



## نمو مضطرب في الاقتصاد غير النفطي

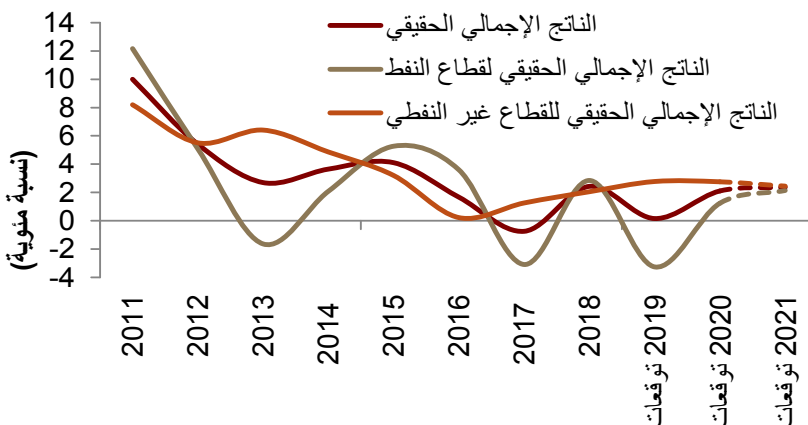
- على ضوء البيانات الاقتصادية الأخيرة، عدلنا تقديراتنا، حيث نتوقع الآن مستوى متواضع من النمو في المملكة عام 2019. ونتيجة للمزيد من الخفض في تقديراتنا للناتج الإجمالي لقطاع النفط، نتوقع أن يكون النمو الكلي للاقتصاد عند 0,2 بالمائة، مقارنة بـ 1,6 بالمائة، حسب التقديرات السابقة.
- بالنظر إلى عام 2020، الآن نتوقع نمو الناتج الإجمالي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة. ورغم أن نمو الناتج الإجمالي لقطاع النفط يرجح أن يكون محدوداً، نتوقع أن يسهم التقدم في مختلف برامج تحقيق الرؤية بصورة مباشرة في نمو مجموعة من القطاعات في الاقتصاد غير النفطي. علاوة على ذلك، نتوقع انتعاشاً إضافياً بفضل استضافة المملكة لقمة مجموعة العشرين العام القادم.
- وفقاً للبيان التمهيدي للميزانية الذي صدر مؤخراً، سيؤدي تحقيق إيرادات ومصروفات حكومية أقل مما كان مقدراً في الميزانية، إلى عجز في الموازنة يبلغ 131 مليار ريال (4,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2019. لكن، نتيجة لتفوق معدل الانخفاض في الإيرادات التقديرية على معدل انخفاض المصروفات التقديرية في ميزانية عام 2020، فيُتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى 187 مليار ريال (5,9 بالمائة من الناتج الإجمالي) العام القادم.
- رغم أن أسعار المستهلك يرجح أن تتراجع بنسبة 1,2 بالمائة خلال عام 2019 ككل، لكن نتوقع أن يعود التضخم عام 2020. وفي هذا السياق، نتوقع ارتفاع مؤشر الأسعار بنسبة 1,1 بالمائة، تقوده مجموعات "الأغذية والمشروبات"، "المطاعم والفنادق"، و"الترويج والثقافة".
- لم نغير نظرتنا بشأن المخاطر الرئيسية التي ربما تحول دون تحقق توقعاتنا حول اقتصاد المملكة في المدى المنظور، وهي لا تزال مخاطر خارجية. وعلى وجه التحديد، فإن تطورات الاقتصاد العالمي، وخاصة ما يتصل بالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك التوترات الجيوسياسية الإقليمية، تشكل المخاطر الرئيسية لتوقعاتنا.
- في الحقيقة، أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين سلباً على التجارة العالمية والإنتاج الصناعي، ولم تكن المملكة محصنة ضد تلك التطورات. نتيجة لذلك، تراجعت الصادرات غير النفطية للمملكة في الفترة من بداية العام وحتى أغسطس بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان  
رئيس إدارة الأبحاث  
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف  
اقتصادي أول  
nalsharif@jadwa.com

الشكل 1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للمملكة



الإدارة العامة:  
الهاتف +966 11 279-1111  
الفاكس +966 11 279-1571  
صندوق البريد 60677، الرياض 11555  
المملكة العربية السعودية  
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية  
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للإطلاع على أرسيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،  
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول  
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



## الاقتصاد غير النفطي يواصل نموه

بناءً على البيانات الاقتصادية الأخيرة، تشير تقديراتنا المعدلة إلى مستوى متواضع من النمو في المملكة عام 2019. الآن نتوقع أن يكون النمو الكلي للاقتصاد عند 0,2 بالمائة، مقارنة بـ 1,6 بالمائة، حسب التقديرات السابقة، وذلك نتيجة للمزيد من الخفض في تقديراتنا للناتج الإجمالي لقطاع النفط. وفي الحقيقة، لا يعود خفض تقديراتنا لنمو قطاع النفط فقط إلى التزام المملكة باتفاقية خفض الإنتاج الموقعة بين أوبك والمنتجين المستقلين، بل يتصل أيضاً بحقيقة أن تأثير معمل الفاضلي للغاز ومصفاة جيزان سينعكس بالكامل العام القادم، بدلاً عن انعكاساته في أواخر العام الجاري، كما كان متوقعاً في السابق. مع ذلك، نتوقع أن يسجل الاقتصاد غير النفطي زيادة طفيفة في النمو، تصل نسبته إلى 2,8 بالمائة (مقارنة بـ 2,7 بالمائة، حسب التقديرات السابقة)، وسيأتي هذا النمو نتيجة لانتعاش واضح في القطاع الخاص غير النفطي، الذي يتوقع أن ينمو بنسبة 3,3 بالمائة، مقارنة بـ 2,4 بالمائة، حسب التقديرات السابقة. وفي الواقع، لا يزال مؤشر جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي يشير إلى أن النشاط الاقتصادي داخل المملكة سيبقى مرتفعاً (شكل 2).

على ضوء البيانات الاقتصادية الأخيرة، تشير تقديراتنا المعدلة إلى مستوى متواضع من النمو في المملكة عام 2019.

نتيجة للمزيد من الخفض في تقديراتنا للناتج الإجمالي لقطاع النفط، الآن نتوقع أن يكون النمو الكلي للاقتصاد عند 0,2 بالمائة، مقارنة بـ 1,6 بالمائة، حسب التقديرات السابقة.

## نص مظل 1: إنتاج المملكة من النفط الخام

بلغ متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام نحو 29,6 مليون برميل يومياً خلال الفترة من بداية العام وحتى أكتوبر 2019، بانخفاض كبير يصل إلى 3 مليون برميل يومياً (10 بالمائة) عن متوسط الإنتاج في أكتوبر 2018، والذي يستخدم كمؤشر مرجعي من قبل أوبك والمنتجين المستقلين. وجدير بالذكر، أن 72 بالمائة من الانخفاض في الإنتاج منذ عام مضى جاء من ثلاث دول، إيران (30 بالمائة)، والمملكة العربية السعودية (29 بالمائة)، وفنزويلا (13 بالمائة). لكن، خفض إنتاج المملكة هو الوحيد الذي كان طوعياً، بينما يعود خفض الإنتاج من إيران وفنزويلا لأسباب قاهرة. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع تمديد اتفاقية الإنتاج بين أوبك والمنتجين المستقلين إلى ما بعد مارس 2020، موعد انتهائها الحالي، وذلك لدى اجتماع المنظمة في مطلع ديسمبر. وفي الحقيقة، نتوقع أوبك، وفقاً لآخر تقرير شهري لها، أن يبلغ متوسط الطلب على نفطها الخام 29,6 مليون برميل يومياً عام 2020، متراجعاً من 30,7 مليون برميل يومياً، وهو متوسط الطلب عام 2019 (شكل 3).

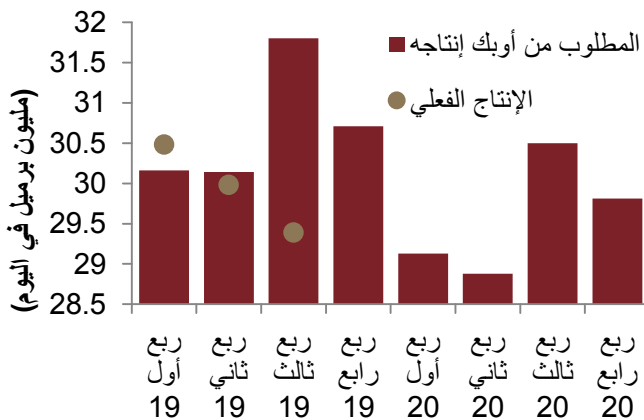
نتيجة لذلك، نتوقع أن يشهد إنتاج النفط السعودي تغييراً محدوداً، على أساس سنوي، عام 2020، وقد بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة من بداية العام وحتى أكتوبر 2019 نحو 9,8 مليون برميل في اليوم.

بالنظر إلى عام 2020، نتوقع ارتفاع الناتج الإجمالي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة، وبمساهمة من القطاعين، النفطي وغير النفطي، على حد سواء.

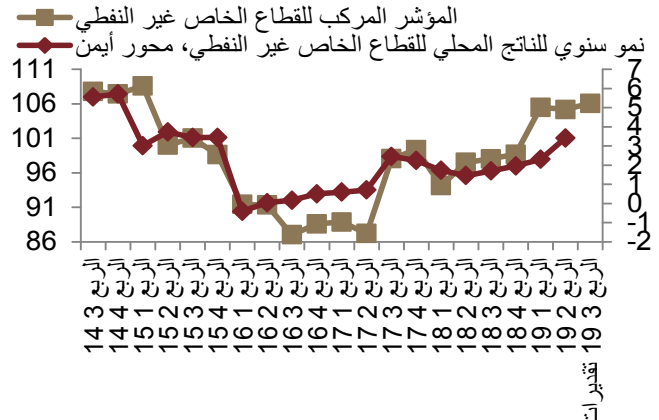
من غير المرجح أن يجد الناتج الإجمالي لقطاع النفط الدعم نتيجة لزيادات، على أساس سنوي، في إنتاج النفط الخام.

نتوقع أن يشهد إنتاج النفط السعودي تغييراً محدوداً، على أساس سنوي، عام 2020، وقد بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة من بداية العام وحتى أكتوبر 2019 نحو 9,8 مليون برميل في اليوم.

الشكل 3: تقديرات أوبك لحجم الطلب على نفطها (المطلوب من أوبك إنتاجه)



الشكل 2: مؤشر جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي يشير إلى مستوى مرتفع من النشاط





بالنظر إلى عام 2020، نتوقع ارتفاع الناتج الإجمالي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة، وبمساهمة من القطاعين، النفطى وغير النفطى، على حدّ سواء. وبما أنه من غير المرجح أن يجد الناتج الإجمالي لقطاع النفط الدعم نتيجة لزيادات في إنتاج النفط الخام، على أساس المقارنة السنوية (نص مظلّل 1)، كما ذكرنا آنفاً، فإننا نتوقع بعض الارتفاع نتيجة لتشغيل مجمع الفاضلي للغاز ومصفاءة جازان.

أما في جانب القطاع غير النفطى، فعلى الرغم من التعديلات الأخيرة التي تضمنت خفض المصروفات الحكومية المقررة في الميزانية، كما جاء تفصيله في تقريرنا حول [الميزانية الأولية للمملكة عام 2020](#)، لكننا لا نزال نتوقع تحسناً في النمو. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يساهم التقدم في مختلف برامج تحقيق الرؤية بصورة مباشرة في النمو في مجموعة من القطاعات العام القادم. لذلك، ففي إطار برنامج صندوق الاستثمارات العامة، نتوقع نمواً في قطاع التشييد نتيجة للتقدم المحرز في بعض المشاريع العملاقة، كما أن النمو في القطاع المالى سيستفيد من التأمين، والسكن، وتمويل الرهون العقارية (من خلال [برنامج تطوير القطاع المالى](#)، وبرنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان)، إضافة إلى التوقعات بتحقيق نمو كبير في قطاع تجارة الجملة والتجزئة نتيجة للنمو السريع في قطاع الترفيه ضمن برنامج تحقيق الرؤية الخاص بجودة الحياة. علاوة على ذلك، نتوقع انتعاشاً إضافياً في القطاع الخاص غير النفطى، بفضل استضافة المملكة لقمّة مجموعة العشرين العام القادم (نص مظلّل 2).

## نص مظلّل 2: المملكة تستضيف قمّة مجموعة العشرين عام 2020

جي 20 (أو مجموعة العشرين) هي منتدى دولي لحكومات 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتهدف مجموعة العشرين، التي تأسست عام 1999، إلى مناقشة السياسة المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالى الدولى، مع تركيز مؤتمرات القمة على التوسع التدريجى، لتشمل مجموعة متنوعة من القضايا التنموية. خلال القمة الأخيرة لمجموعة العشرين في اليابان التي عُقدت مطلع العام الجارى، أكدت المملكة استضافتها لقمّة عام 2020، وستعقد في الرياض يومي 21 و22 نوفمبر 2020، وهي أول قمّة لمجموعة العشرين تعقد في المنطقة العربية. وستناقش قمّة 2020 عدداً من القضايا، تشمل أهداف التنمية المستدامة، وتمكين الشباب والنساء، والاستثمار في رأس المال البشرى، إضافة إلى مسائل أخرى.

وعلى الرغم من صعوبة تقييم الفوائد الاقتصادية الكلية التي يمكن تحقيقها من استضافة مثل هذه القمة البارزة، لكن عند النظر إلى التأثير على الدول التي استضافت مجموعة العشرين في أوقات سابقة، فإن الفوائد المباشرة الأكثر قابلية للقياس تتضمن الآتي: (1) تحفيز فوري واضح على المدى القصير لزيادة الإنفاق في الفنادق (شكل 4)، والمطاعم، والمتاجر، والوظائف المؤقتة المرتبطة بتلك الأنشطة؛ (2) رفع مستوى التعريف بالدولة المضيفة من خلال زيادة التغطية الإعلامية والإعلانية؛ (3) بنية تحتية عامة جديدة دائمة، يتم تشييدها بصفة خاصة للقمّة، مثل تطوير الطرق، وتنسيق الحدائق، ومباني المكاتب.

في هذا السياق، نتوقع أن يكون قطاعي التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، هما المستفيدين الرئيسيين من استضافة المملكة لقمّة مجموعة العشرين العام القادم.

في جانب القطاع غير النفطى، نتوقع حدوث تحسن في النمو.

وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يساهم التقدم في مختلف برامج تحقيق الرؤية بصورة مباشرة في نمو مجموعة من القطاعات العام القادم.

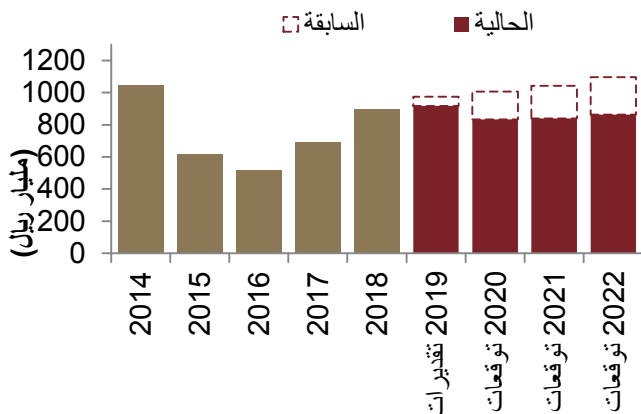
علاوة على ذلك، نتوقع انتعاشاً إضافياً في القطاع الخاص غير النفطى، بفضل استضافة المملكة لقمّة مجموعة العشرين العام القادم.

جي 20 (أو مجموعة العشرين) هي منتدى دولي لحكومات 19 دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

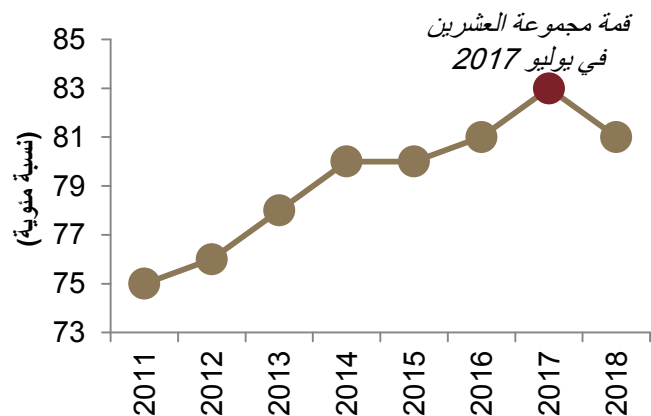
أكدت المملكة العربية السعودية استضافتها لقمّة عام 2020، وستعقد جلساتها في الرياض يومي 21 و22 نوفمبر 2020.

نتوقع أن يكون قطاعي التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، هما المستفيدين الرئيسيين من استضافة المملكة لقمّة مجموعة العشرين العام القادم.

الشكل 5: تعديل الإيرادات الحكومية بالخفض حتى عام 2022



الشكل 4: معدل إشغال الفنادق في هامبورج بألمانيا





### تعديلات كبيرة في الإيرادات والمصروفات الحكومية:

تم تعديل عدد من مؤشرات الموازنة للفترة بين عامي 2019 و2022، وذلك وفقاً للبيان التمهيدي لميزانية 2020 والذي صدر مؤخراً. يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2019 نحو 917 مليار ريال، منخفضة بنحو 58 مليار ريال عن الإيرادات التقديرية في ميزانية 2019. كذلك، تضمن البيان تعديل تقديرات الإيرادات الحكومية للعام 2020، بخفضها بنحو 173 مليار ريال، لتصبح 833 مليار ريال (شكل 5). كما أشرنا في تقريرنا الصادر مؤخراً حول [الميزانية الأولية للمملكة للعام 2020](#)، فإن التغييرات في هيكل الضريبة الخاصة بشركة أرامكو، والتي تم الإعلان عنها في وقت سابق هذا الشهر (نص مظل 3)، إضافة إلى تدني التوقعات المستقبلية بشأن أسواق النفط، شكلت العوامل الرئيسية وراء تعديل الإيرادات الحكومية الكلية.

بقيت أسعار النفط في مسار نازل منذ مطلع عام 2019، وحالياً يتداول النفط بسعر 60 دولاراً للبرميل، مقابل مستويات مرتفعة بلغت 71 دولاراً للبرميل في أبريل 2019. خلال الفترة من بداية العام وحتى تاريخه، بلغ متوسط أسعار خام برنت 64 دولاراً للبرميل، وهي أسعار تقل بدرجة طفيفة عن تقديراتنا لمتوسط السعر للعام ككل، عند 66 دولاراً للبرميل. بالنظر إلى المستقبل، لا تزال أسواق النفط تمثل تحدياً، حيث تمثل التقديرات الحالية لأوبك بشأن الطلب على النفط في عام 2020 أدنى مستوى من النمو السنوي منذ عام 2012 على الأقل. ويبقى العامل الذي يضغط على أسعار النفط حالياً، هي تلك القضايا المتصلة بالتجارة العالمية، وبصورة خاصة، إلى أي مدى ستلقى تلك القضايا بظلالها على مستقبل الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، بدأت أيضاً مستويات مخزونات الخام التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً ترتفع فوق متوسطها لأخر خمس سنوات (للمزيد، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا بشأن [أسواق النفط في الربع الثالث 2019](#)). نتيجة لذلك، في الوقت الراهن نتوقع حدوث ارتفاع محدود في أسعار النفط، ويرجع أن تتداول الأسعار في نطاقها الحالي، وبالتالي نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 65 دولاراً للبرميل في عام 2020. مع ذلك، فإن أي تطورات إيجابية في النزاع التجاري الأمريكي الصيني ستكون بمثابة مكسب بالنسبة لآفاق نمو الطلب على النفط، وستشكل بالتالي فرصة لارتفاع أسعار النفط في المستقبل.

تم تعديل عدد من مؤشرات الموازنة للفترة بين عامي 2019 و2022، وذلك وفقاً للبيان التمهيدي لميزانية 2020 الصادر مؤخراً.

يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2019 نحو 917 مليار ريال، منخفضة بنحو 58 مليار ريال عن الإيرادات التقديرية في ميزانية 2019.

بالنسبة لعام 2020، تضمن البيان تعديل تقديرات الإيرادات الحكومية، بخفضها بنحو 173 مليار ريال، إلى 833 مليار ريال.

كما أشرنا في تقريرنا الصادر مؤخراً حول الميزانية الأولية للمملكة للعام 2020، فإن التغييرات في هيكل الضريبة الخاصة بشركة أرامكو، والتي تم الإعلان عنها في وقت سابق هذا الشهر...

### نص مظل 3: تغييرات ضريبية

مطلع الشهر الحالي، تم الإعلان عن عدد من التغييرات في النظام الضريبي الخاص بشركة أرامكو (جدول 1). أحد أهم تلك التغييرات، والذي يسري ابتداءً من عام 2020، يتصل بتعديل الامتياز بين الشركة والحكومة، حيث قررت خفض معدل الربح المطبق على جميع مبيعات النفط الخام والمكثفات إلى 15 بالمائة (مقارنة بـ 20 بالمائة، سابقاً) لأسعار النفط حتى 70 دولاراً للبرميل. وفي نفس الوقت، زادت معدل الربح الهامشي على مبيعات الخام والمكثفات بالنسبة للأسعار بين 70 إلى 100 دولار للبرميل من 40 إلى 45 بالمائة، كما زادت معدل الربح الهامشي على المبيعات للأسعار فوق 100 دولار للبرميل من 50 إلى 80 بالمائة.

...إضافة إلى تدني التوقعات المستقبلية بشأن أسواق النفط، شكلت العوامل الرئيسية وراء تعديل الإيرادات الكلية للحكومة.

### جدول: معدلات الربح الهامشي والضرائب: تسري ابتداءً من 1 يناير 2020

خفض معدل الربح المطبق على مبيعات النفط الخام والمكثفات إلى 15 بالمائة من 20 بالمائة، لأسعار خام برنت حتى 70 دولاراً للبرميل.
زيادة معدل الربح الهامشي إلى 45 بالمائة من 40 بالمائة، لأسعار خام برنت بين 70 إلى 100 دولار للبرميل.
زيادة معدل الربح الهامشي إلى 80 بالمائة من 50 بالمائة، لأسعار خام برنت فوق مستوى 100 دولار للبرميل.
خفض معدل الضريبة على أعمال التكرير إلى 20 بالمائة من نطاق متعدد المستويات يتراوح بين 50 إلى 85 بالمائة، شريطة قيام أرامكو بدمج أنشطتها في مجال التكرير تحت إدارة وحدة منفصلة ومملوكة لها بالكامل قبل تاريخ 31 ديسمبر 2024.
تم تمديد الفترة التي لا يتم فيها إلزام أرامكو بدفع ربع مقابل إنتاج المكثفات لفترة 10 سنوات إضافية، بعد انقضاء فترة الخمس سنوات الحالية والتي تنتهي في 1 يناير 2023؛ قابلة للتجديد لفترات أخرى لاحقة مدتها 10 سنوات، شريطة موافقة الحكومة.



من وجهة النظر المالية الكلية، فإن التغيير في هيكل الامتياز سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية التي تتلقاها الحكومة، ولكن في الوقت نفسه، ترتفع احتمالية زيادة مدفوعات الأرباح. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى تفاصيل مدفوعات عام 2018 والتي بلغت 611 مليار ريال من شركة أرامكو إلى الحكومة (عندما كان متوسط أسعار خام برنت عند 71 دولاراً للبرميل)، نجد أنه بمقتضى النظام الضريبي الحالي، شكلت ضريبة الدخل 29 بالمائة، والربع الهامشي 35 بالمائة، وتوزيعات الأرباح 36 بالمائة، من الإجمالي. وفي حال طبقنا الهيكل الضريبي الجديد على مدفوعات عام 2018، نجد أن ضريبة الدخل تبقى كما هي 29 بالمائة، بينما ينخفض الربع الهامشي إلى 26 بالمائة، وترتفع توزيعات الأرباح إلى 45 بالمائة، من الإجمالي (شكل 6). بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تشكل توزيعات الأرباح نسبة أكبر من إجمالي المبالغ المحولة إلى الحكومة العام القادم، وذلك على ضوء التزام أرامكو بدفع توزيعات أرباح كبيرة، تبلغ 281 مليار ريال (75 مليار دولار) عام 2020، مقارنة بـ 217 مليار ريال (58 مليار دولار) عام 2018.

وفي جانب الإيرادات غير النفطية، نتوقع أن تفوق الإيرادات غير النفطية الفعلية المبالغ المقدرة وفقاً للميزانية، والتي تبلغ 313 مليار ريال (6 بالمائة، على أساس سنوي) بالنسبة لعام 2019 ككل. وعلى وجه الخصوص، نتوقع ارتفاعاً في إيرادات ضريبة القيمة المضافة، نتيجة لانتعاش الأنشطة غير النفطية، وكذلك استمرار الارتفاع في المعاملات غير النقدية. أيضاً، يجب التذكير بأن إجمالي ضريبة القيمة المضافة خلال العام الماضي جاء ضعف المبالغ المقدرة في الميزانية. وفي الحقيقة، رغم أن الإيرادات غير النفطية للحكومة ارتفعت خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2019 بنسبة 13 بالمائة، مقارنة بمستواها في نفس الفترة من العام الماضي، لكن ضمن هذه الفئة ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 32 بالمائة، على أساس سنوي. بالنظر إلى المستقبل، ستبقى الإيرادات الضريبية أسرع بنود الإيرادات غير النفطية نمواً عام 2020، ويتوقع أن تأتي معظم الارتفاعات نتيجة للزيادات المجدولة في رسوم العمالة الوافدة.

كذلك، توقع البيان التمهيدي للميزانية الصادر مؤخراً انخفاض المصروفات الحكومية في المدى القريب (شكل 7)، حيث عدل إجمالي الإنفاق بخفضه بنحو 58 مليار ريال و173 مليار ريال لعامي 2019 و2020، على التوالي.

لا تزال تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) تشكل البند الرئيسي في إجمالي الإنفاق. خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر 2019، شكلت فاتورة الأجور 50 بالمائة من إجمالي الإنفاق، بزيادة 5,7 بالمائة عن حجمها في نفس الفترة من العام الماضي، مما يجعل من الصعوبة تحقيق نسبة الخفض المقدرة، وهي 6 بالمائة، على أساس سنوي، للعام ككل. مع ذلك، ارتفع مستوى الإنفاق على المنافع الاجتماعية والإعانات مجتمعة بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، حتى الربع الثالث لعام 2019، مما يؤكد التزام الحكومة بتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة المواطنين. وفي جانب الإنفاق الرأسمالي، فقد أدى الإنفاق على البرامج المتصلة بتحقيق رؤية 2030 إلى رفع هذه الشريحة، حيث زاد الإنفاق فيها بنسبة 10 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2019، مقارنة بأدائها في نفس الفترة المقابلة من عام 2018.

في جانب الإيرادات غير النفطية، نتوقع أن تفوق الإيرادات غير النفطية الفعلية المبالغ المقدرة وفقاً للميزانية، والتي تبلغ 313 مليار ريال بالنسبة لعام 2019 ككل.

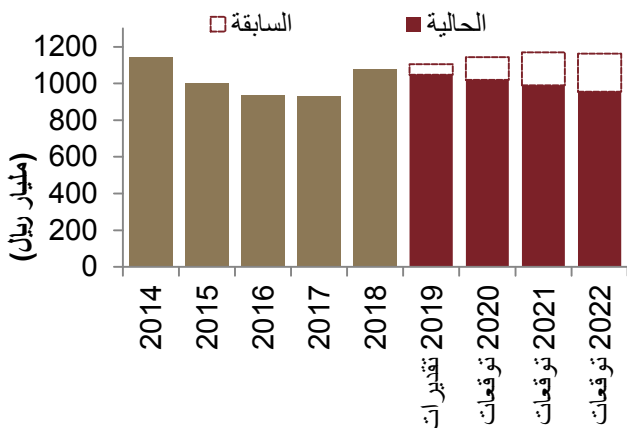
وعلى وجه الخصوص، نتوقع ارتفاعاً في إيرادات ضريبة القيمة المضافة، نتيجة لانتعاش الأنشطة غير النفطية، وكذلك استمرار الارتفاع في المعاملات غير النقدية.

بالنظر إلى المستقبل، ستبقى الإيرادات الضريبية أسرع بنود الإيرادات غير النفطية نمواً عام 2020، ويتوقع أن تأتي معظم الارتفاعات نتيجة للزيادات المجدولة في رسوم العمالة الوافدة.

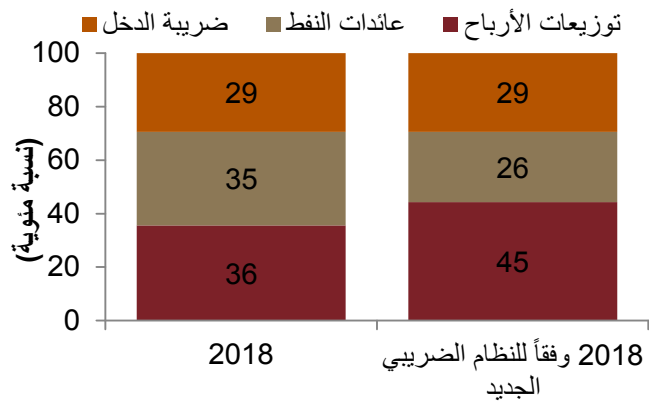
لا تزال تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) تشكل البند الرئيسي في إجمالي الإنفاق.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يشكّل الإنفاق الجاري حصة أكبر من إجمالي الإنفاق، بينما يبقى الإنفاق الرأسمالي مقيداً.

الشكل 7: تراجع المصروفات الحكومية حتى عام 2022



الشكل 6: تحويلات أرامكو إلى الحكومة، حسب النوع، عام 2018 (مقارنة النظام الضريبي القديم بالنظام الجديد)





بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يقود خفض تقديرات المصروفات الحكومية، إضافة إلى جمود تعويضات العاملين (فاتورة الأجور)، إلى زيادة حصة الإنفاق الجاري في إجمالي الإنفاق، بينما يبقى الإنفاق الرأسمالي مقيداً (شكل 8). وفي هذا السياق، نتوقع أن تلعب مؤسسات، كصندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، دوراً رائداً في الاستثمارات داخل المملكة، خلال الفترة القادمة.

لقد ساهم الإنفاق الأخير لصندوق الاستثمارات العامة في الاقتصاد المحلي في نقل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التشييد إلى الخانة الإيجابية، ونتوقع استمرار هذا الاتجاه بفضل التقدم الذي تحقق في العديد من المشاريع العملاقة. علاوة على ذلك، فبمجرد بدء تدفق عائدات اكتتاب أرامكو إلى صندوق الاستثمارات العامة، واكتمال أقساط بيع صندوق الاستثمارات العامة لخصته التي تشكل 70 بالمائة من شركة سابك إلى أرامكو، والتي تبلغ قيمتها 259 مليار ريال (69 مليار دولار)، ستسهم هذه الظروف جميعها في ارتفاع مستوى إنفاق صندوق الثروة السيادي في الاقتصاد المحلي بدرجة كبيرة.

رغم التوقعات بأن تأتي الإيرادات الحكومية الفعلية دون الإيرادات المقدرة في الميزانية في عام 2019، إلا أن انخفاضاً مماثلاً في المصروفات (58 مليار ريال)، سيؤدي إلى جعل عجز الموازنة يأتي متوافقاً مع تقديرات وزارة المالية، عند 131 مليار ريال (4,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). لكن، نتيجة لتفوق معدل الانخفاض في الإيرادات التقديرية على معدل انخفاض المصروفات التقديرية، فيُتوقع أن يأتي عجز الموازنة أكبر مما كان مقدراً في السابق لعام 2020، عند 187 مليار ريال (5,9 بالمائة من الناتج الإجمالي) (شكل 9).

#### تمويل العجز:

ظلت نسبة عجز الموازنة التي يتم تمويلها عن طريق الدين في ازدياد مضطرد، منذ عام 2016. فبينما بلغت نسبة العجز الممولة عن طريق الدين عام 2016 نحو 42 بالمائة، يُتوقع أن تبلغ ذروتها عام 2019 لتصبح 90 بالمائة. بالنسبة للمستقبل، من غير المتوقع أن تترجم الزيادات في عجز الموازنة إلى ارتفاع في مستويات الدين. ووفقاً لوزارة المالية، يتوقع أن يبلغ إجمالي الدين 754 مليار ريال (24 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020، ما يعني أن نحو 41 بالمائة من العجز سيتم تمويله من خلال الدين. نتيجة لذلك، فمن المرجح أن ترتفع مستويات السحب من ودائع "ساما" لاستخدامها في تمويل العجز.

#### الصادرات غير النفطية تظل تواجه تحديات:

تشير أحدث البيانات حول القطاع الخارجي، إلى أن المملكة لا تزال تتمتع بفائض في الحساب الجاري. في النصف الأول لعام 2019، بلغ فائض ميزان الحساب الجاري نحو 26,1 مليار دولار (7,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مدعوماً بفائض في الميزان التجاري. مع ذلك، تراجعت القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 134 مليار دولار في النصف الأول لعام 2019، وجاء التراجع في الصادرات النفطية وغير النفطية على حدٍ سواء، على أساس سنوي.

في هذا السياق، نتوقع أن تلعب مؤسسات، كصندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، دوراً رائداً في الاستثمارات داخل المملكة، خلال الفترة القادمة.

رغم التوقعات بأن تأتي الإيرادات الحكومية الفعلية دون الإيرادات المقدرة في الميزانية في عام 2019...

...إلا أن انخفاضاً مماثلاً في المصروفات (58 مليار ريال)، سيؤدي إلى جعل عجز الموازنة يأتي متوافقاً مع التقديرات الأولية لوزارة المالية، عند 131 مليار ريال (4,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

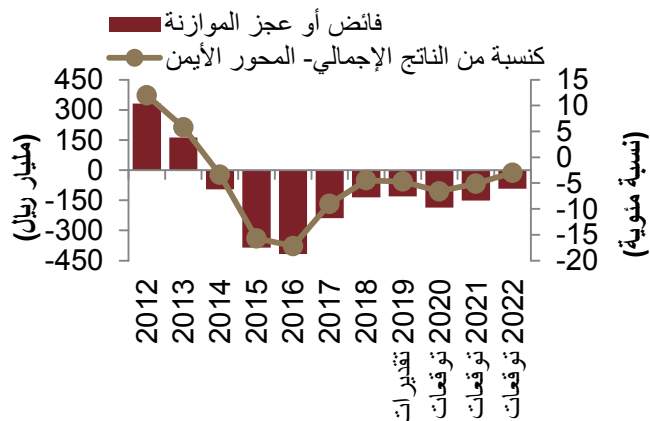
لكن، نتيجة لتفوق معدل الانخفاض في الإيرادات التقديرية على معدل انخفاض المصروفات التقديرية...

...فيُتوقع أن يأتي عجز الموازنة أكبر مما كان مقدراً في السابق لعام 2020، عند 187 مليار ريال (5,9 بالمائة من الناتج الإجمالي).

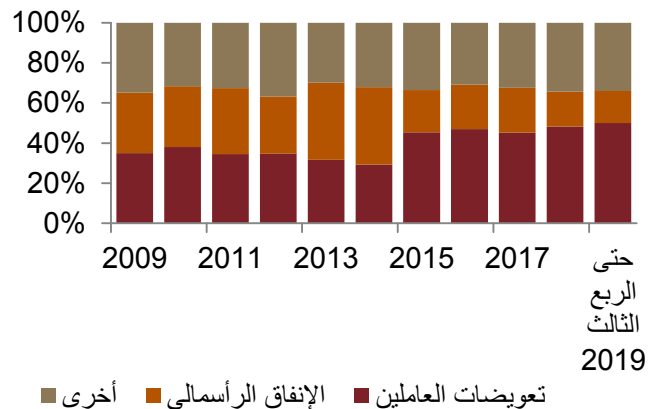
بالنسبة للمستقبل، من غير المتوقع أن تترجم الزيادات في عجز الموازنة إلى ارتفاع في مستويات الدين...

...مما يؤدي إلى الأرباح إلى ارتفاع مستويات السحب من ودائع "ساما" لاستخدامها في تمويل العجز.

الشكل 9: العجز في الموازنة العامة يظل باقياً



الشكل 8: المصروفات الحكومية، حسب النوع





كما أوضحنا في تقريرنا السابق، فقد أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين سلباً على التجارة العالمية والإنتاج الصناعي (شكل 10)، ولم تكن المملكة محصنة ضد تلك التطورات. نتيجة لذلك، تراجعت الصادرات غير النفطية للمملكة خلال الفترة من بداية العام وحتى أغسطس بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي. بالنظر إلى المستقبل، رغم أن التحسن الطفيف في نمو الاقتصاد العالمي عام 2020 (وفقاً للتوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي) ربما يساعد على تحسين التجارة العالمية والإنتاج الصناعي، إلا أن عدم اليقين لا يزال يخيم على الملامح المستقبلية.

في غضون ذلك، تشير البيانات الخاصة بالفترة من بداية العام وحتى أغسطس، إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، مقابل زيادة حجمها بنسبة 2 بالمائة خلال نفس الفترة. وفي اعتقادنا أن هذا الارتفاع في الواردات يأتي متماسياً مع نمو الاقتصاد المحلي غير النفطي، مما يجعلنا نتوقع زيادة في الواردات عام 2020 أيضاً. مع ذلك، لا نتوقع أي تأثير سلبي على الحساب الجاري، والذي يُتوقع أن يبقى يسجل فائضاً خلال عامي 2019 و2020 (شكل 11).

وفي جانب الحساب المالي، تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن صافي مشتريات اتفاقيات المبادلة ومشتريات المستثمرين الأجانب المؤهلين، أدت إلى تدفقات حافظة إلى المملكة بقيمة 24,2 مليار دولار (91 مليار ريال) خلال الفترة من بداية العام وحتى نوفمبر 2019. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع استمرار تدفقات الحافظة النشطة من اكتتاب أرامكو والتي تبلغ قيمتها 25,6 مليار دولار (96 مليار ريال سعودي) الشهر المقبل، وكذلك التدفقات غير النشطة، حيث أن الاكتتاب المشار إليه سيرفع وزن مؤشر الأسهم السعودية (تاسي) في مؤشري مورقان ستانلي وفوتسي للأسواق الناشئة. كذلك، ستستفيد التدفقات المالية من المزيد من إصدارات سندات الدين الدولية العام القادم، والمتعلقة على الأرجح بنصف إجمالي إصدارات الدين المتوقعة عام 2020 والتي تبلغ 20,3 مليار دولار (76 مليار ريال).

مع ذلك، لا يزال نتوقع استمرار التدفقات الخارجة من المملكة والمتصلة باستثمارات دولية ضخمة ينفذها صندوق الاستثمارات العامة وغيره من الجهات الحكومية المستقلة. ولوضع هذا الأمر في السياق، فإن الأصول الحالية لصندوق الاستثمارات العامة والتي تبلغ حوالي 300 مليار دولار (1,1 تريليون ريال) تتوزع بنسبة 80 بالمائة أصول محلية و20 بالمائة أصول دولية، ولكن الهدف هو الوصول إلى نسبة 50 بالمائة لكل منهما لأصول ترتفع قيمتها إلى 2 تريليون دولار (7,5 تريليون ريال) بحلول عام 2030.

#### أسعار الفائدة، والسيولة، والقروض:

منذ ديسمبر 2018 على الأقل، ظل السايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) يتخذ مساراً نازلاً، وبقى دون سعر إعادة الشراء منذ أواخر العام الماضي. وكما أوضحنا في تقريرنا السابق حول أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي، نعتقد أن هذا الأمر يعود جزئياً إلى زيادة مستويات السيولة في القطاع المصرفي، في أعقاب تدفقات الحافظة والمتصلة بإدراج السوق السعودية في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة وأيضاً مؤشر مورغان

تراجعت القيمة الإجمالية للصادرات بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 134 مليار دولار في النصف الأول لعام 2019...

...وجاء التراجع في الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء، على أساس سنوي.

أثر النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين سلباً على التجارة العالمية والإنتاج الصناعي...

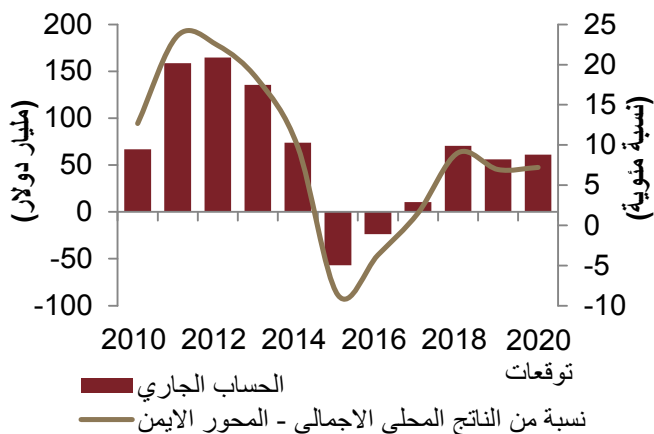
...نتيجة لذلك، تراجعت الصادرات غير النفطية للمملكة من بداية العام وحتى أغسطس بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي.

في غضون ذلك، تشير البيانات الخاصة بالفترة من بداية العام وحتى أغسطس، إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي...

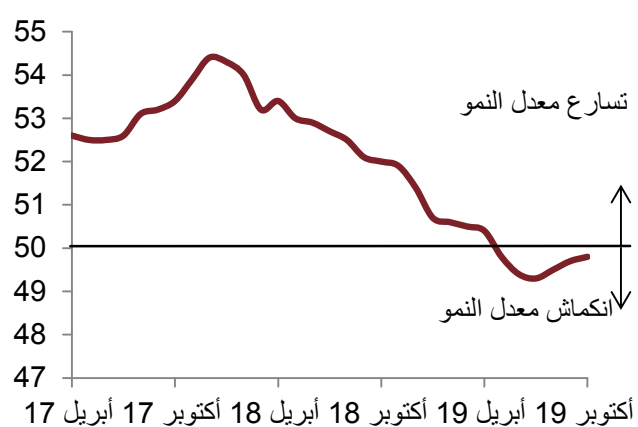
...وفي اعتقادنا أن هذا الارتفاع في الواردات يأتي متماسياً مع نمو الاقتصاد المحلي غير النفطي، لذا نتوقع زيادة الواردات عام 2020 أيضاً.

منذ ديسمبر 2018 على الأقل، ظل السايبور يتخذ مساراً نازلاً...

الشكل 11: الحساب الجاري للمملكة سيظل يسجل فائضاً



الشكل 10: مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة العالمية





ستانلي للأسواق الناشئة عام 2019. وتشير أحدث البيانات المتاحة، إلى أن صافي مشتريات الأجانب من خلال اتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين شهدت تدفقات من المحافظ بقيمة 24,2 مليار دولار (91 مليار ريال) خلال الفترة من بداية العام وحتى نوفمبر 2019، والتي جاءت، بالتالي، مصحوبة بارتفاع واضح في ودائع القطاع الخاص وانتعاش في عرض النقود (ن3) (شكل 12).

أدى انخفاض أسعار الفائدة المحلية، وتحسن مستوى السيولة، إلى انتعاش في عمليات الإقراض (نص مظل 4). وقد ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 7 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر، نتيجة لزيادة المطلوبات على القطاع الخاص (80 بالمائة من إجمالي مطلوبات البنوك) بنسبة 4 بالمائة، خلال نفس الفترة. ورغم المسار الإيجابي الذي سجلته القروض إجمالاً بالنسبة للقطاع الخاص، لكن النمو لم يكن متماثلاً. فعلى سبيل المثال، تشير أحدث البيانات الخاصة بالقروض المقدمة إلى القطاعات في الربع الثالث 2019، إلى تراجع القروض لقطاعي الصناعة والتعدين، مقابل تحسنها بدرجة كبيرة لقطاعي التجارة والرفاق مقارنة بمستواها قبل عام (شكل 13).

#### نص مظل 4: قروض الرهن العقاري

أدى استمرار تنفيذ الأهداف الواردة في برنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان، إلى تحقيق ارتفاع سريع في مستوى قروض الرهن العقاري الجديدة حتى اللحظة الراهنة من عام 2019. نتيجة لذلك، قفزت قروض الرهن العقاري السكنية الجديدة التي قدمتها البنوك خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر بنسبة 97 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 47 مليار ريال. ونعتقد أن هذا الارتفاع يعود إلى عاملين: هما قروض الرهن العقاري التي تم منحها إلى العاملين في القطاع العسكري، والوحدات السكنية التي تم منحها ضمن برنامج "سكي" الذي تنفذه وزارة الإسكان، وكلاهما مستحق للدعم من صندوق التنمية العقارية. في هذه الحالة، يقدم صندوق التنمية العقارية دعماً مالياً (من خلال المساعدة في الدفعات المقدمة) لمشتري المنازل، ونتيجة لذلك، أودع ما مجموعه 9,5 مليار ريال حتى تاريخه ضمن برنامج الرهن العقاري هذا، منذ انطلاقة في يونيو 2017.

...وكما أوضحنا في تقريرنا السابق حول أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي، نعتقد أن هذا الأمر يعود جزئياً إلى زيادة مستويات السيولة في القطاع المصرفي...

...في أعقاب تدفقات الحافظة المتصلة بإدراج السوق السعودية في مؤشر فوتسي للأسواق وأيضاً مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة عام 2019.

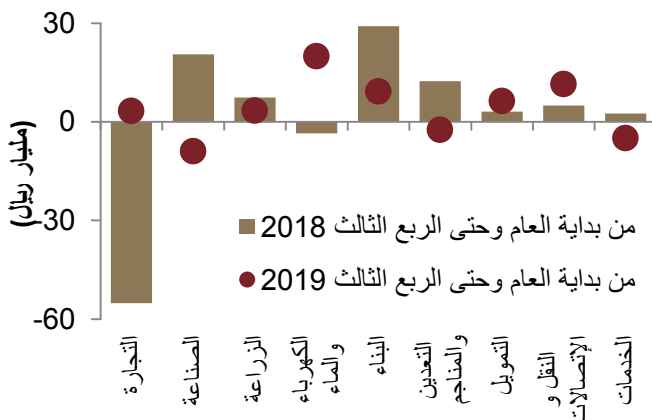
أدى انخفاض أسعار الفائدة المحلية، وتحسن مستوى السيولة، إلى انتعاش في عمليات الإقراض.

رغم المسار الإيجابي الذي سجلته القروض إجمالاً بالنسبة للقطاع الخاص، لكن النمو لم يكن متماثلاً.

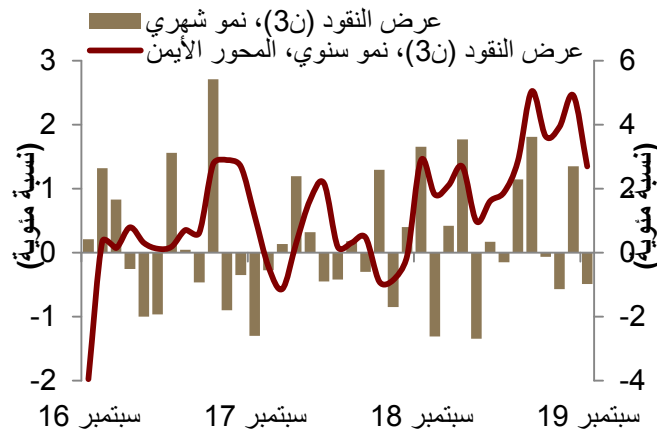
بالنظر إلى المستقبل، سيكون لانتعاش النمو في القطاع غير النفطي العام القادم تأثير إيجابي على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص.

بالنظر إلى المستقبل، سيكون لانتعاش النمو في القطاع غير النفطي العام القادم تأثير إيجابي على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، فإن النمو المتواصل في قطاع التشييد سيسهم في زيادة الطلب. كذلك، نتوقع ارتفاعاً في نمو قطاعي الصناعة والتعدين، في أعقاب مرسوم ملكي صدر مؤخراً يقضي بتحمل الحكومة رسوم المقابل المالي المقرر للعمالة الوافدة في القطاع الصناعي لمدة خمس سنوات، مما يؤدي على الأرجح إلى خفض تكاليف التشغيل وتعزيز الثقة. إضافة إلى ذلك، نتوقع استمرار زيادة القروض المقدمة إلى قطاع التجارة (الذي يشمل قطع التجزئة)، بفضل استمرار زيادة الأنشطة المتصلة بقطاع الترفيه.

الشكل 13: عمليات الإقراض، حسب القطاع (من بداية العام وحتى الربع الثالث، التغير على أساس سنوي)



الشكل 12: عرض النقود الشامل (التغير على أساس سنوي)







لا تتوقع حدوث أي زيادات في تكاليف التمويل المحلي العام القادم.

علاوة على ذلك، لا تتوقع حدوث أي زيادات في تكاليف التمويل المحلي العام القادم لسببين. أولاً، يرجح أن تكون أسعار الإقراض لدى "ساما" منخفضة، نتيجة للتوقعات بأن يجري الاحتياطي الفيدرالي عملية خفض واحدة فقط لأسعار الفائدة الأمريكية (نص مظل 5). ثانياً، ستظل السيولة باقية في النظام المصرفي السعودي، بفضل التدفقات النشطة وغير النشطة الواردة من المستثمرين الأجانب المؤهلين والمتصلة بالاكتتاب في شركة أرامكو، وزيادة حصة سوق الأسهم السعودية في مؤشر مورقان ستانلي للأسواق الناشئة، وكذلك التدفقات المتحققة من إدراج الشريحة الأخيرة من الأسهم السعودية في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في مطلع عام 2020.

### نص مظل 5: أسعار الفائدة الأمريكية

منذ يوليو 2019، خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) سعر إعادة الشراء العكسي (الريبو العكسي) وسعر إعادة الشراء (الريبو) ثلاث مرات، تماشياً مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة الأمريكية. لكن، الاحتياطي الفيدرالي أشار، في آخر اجتماع له، إلى أنه لن يكون هناك مزيد من الخفض في أسعار الفائدة خلال الشهور المتبقية من عام 2019، مع احتمال عملية خفض واحدة خلال عام 2020. وبناءً على ذلك، نتوقع أن تمضي (ساما) في نفس الاتجاه، وبالتالي يصل سعر إعادة الشراء الرئيسي إلى 2 بالمائة بنهاية عام 2020، ويكون سعر إعادة الشراء العكسي عند 1,75 بالمائة.

### التضخم يعود عام 2020:

عدّلنا مؤخراً توقعاتنا لمعدل التضخم لعام 2019 ككل إلى -1,2 بالمائة، حيث شهد عدد من المجموعات المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة ارتفاعات في الأسعار أعلى مما كان متوقعاً خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر. وقد سجلت مجموعتي "الأغذية والمشروبات" و"المطاعم والفنادق" ارتفاعات، مقابل تراجع في أسعار مجموعة "السكن والمرافق"، والتي بقيت في الخانة السلبية لمدة تقارب عامين. بالنسبة لعام 2020، نتوقع أن نشهد ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 1,1 بالمائة، مدعومةً بارتفاع الأسعار في مجموعات مثل "الأغذية والمشروبات"، و"المطاعم والفنادق"، و"الترويج والثقافة"، (تشكل مجتمعة 29 بالمائة من وزن مؤشر تكلفة المعيشة)، وذلك بفضل الطلب المتعلق بقطاع الترفيه.

### المخاطر الرئيسية

لم نغير نظرتنا بشأن المخاطر الرئيسية التي تهدد توقعاتنا بشأن اقتصاد المملكة في المدى المنظور، وهي لا تزال مخاطر خارجية. وعلى وجه التحديد، فإن تطورات الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتصل بالنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك التوترات الجيوسياسية الإقليمية، تشكل المخاطر الرئيسية لتوقعاتنا.

عدّلنا مؤخراً توقعاتنا لمعدل التضخم لعام 2019 ككل إلى -1,2 بالمائة.

بالنسبة لعام 2020، نتوقع أن نشهد ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 1,1 بالمائة، مدعومةً بارتفاع الأسعار في مجموعات "الأغذية والمشروبات"، و"المطاعم والفنادق"، و"الترويج والثقافة"...

...والتي سترتفع بفضل زيادة الطلب المتعلق بقطاع الترفيه.

لم نغير نظرتنا بشأن المخاطر الرئيسية التي تهدد توقعاتنا بشأن اقتصاد المملكة في المدى المنظور، وهي لا تزال مخاطر خارجية.

### إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من وزارة المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وأوبك، وساما، وشركة أرامكو السعودية، وتداول، وبرنامج تطوير القطاع المالي، و يكون داتا-ستريم، وهافر أناليتيكس، وبنك جيه بي مورجان، ومن مصادر إحصائية محلية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تنسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إعلانات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.



## البيانات الأساسية

2021 توقعات	2020 توقعات	2019 توقعات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
<b>الناتج الإجمالي الاسمي</b>									
3,377	3,180	3,036	2,934	2,582	2,419	2,454	2,836	2,800	(مليار ريال سعودي)
901	848	810	782	689	645	654	756	747	(مليار دولار أمريكي)
6.2	4.7	3.5	13.6	6.8	-1.4	-13.5	1.3	1.5	(معدل التغير السنوي)
<b>الناتج الإجمالي الفعلي</b>									
(معدل التغير السنوي)									
2.1	1.2	-3.3	2.8	-3.1	3.6	5.3	2.1	-1.6	القطاع النفطي
3.3	3.5	3.3	1.7	1.5	0.1	3.4	5.4	7.0	القطاع الخاص غير النفطي
0.5	1.0	1.5	2.8	0.7	0.6	2.7	3.7	5.1	القطاع الحكومي
2.4	2.1	0.2	2.4	-0.7	1.7	4.1	3.7	2.7	معدل التغير الكلي
<b>المؤشرات النفطية (متوسط)</b>									
67	65	66	71	54	43	52	99	110	خام برنت (دولار/برميل)
66	64	65	69	51	41	49	96	104	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
10.1	9.8	9.8	10.3	10.0	10.4	10.2	9.7	9.6	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
<b>مؤشرات الميزانية العامة</b>									
(مليار ريال سعودي)									
839	833	917	906	692	519	616	1,044	1,156	إيرادات الدولة
990	1,020	1,048	1,079	930	936	1,001	1,140	994	منصرفات الدولة *
-151	-187	-131	-173	-238	-417	-385	-96	162	الفائض/العجز المالي
-4.5	-5.9	-4.3	-5.9	-9.2	-17.2	-15.7	-3.4	5.8	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
848	754	678	560	443	317	142	44	60	الدين العام المحلي
25.1	23.7	22.3	19.1	17.1	13.1	5.8	1.6	2.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
<b>المؤشرات النقدية (متوسط)</b>									
1.4	1.1	-1.2	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.0	2.0	2.25	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
<b>مؤشرات التجارة الخارجية</b>									
(مليار ريال سعودي)									
225	216	211	232	170	137	153	285	322	عائد صادرات النفط
292	279	271	294	222	184	204	342	376	عائد الصادرات الإجمالي
140	135	130	126	123	128	159	158	153	الواردات
152	143	141	169	98	56	44	184	223	الميزان التجاري
68	61	56	71	10	-24	-57	74	135	ميزان الحساب الجاري
7.6	7.2	6.9	9.0	1.5	-3.7	-8.7	9.8	18.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
508	497	512	497	496	536	616	732	726	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
<b>المؤشرات الاجتماعية والسكانية</b>									
33.2	33.0	32.6	32.5	32.7	31.7	31.0	30.3	29.6	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.5	11.4	12.2	12.7	12.8	12.5	11.5	11.7	11.7	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
27,097	25,666	24,829	24,065	21,048	20,318	21,095	24,962	25,223	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2019 و 2020 و 2021. الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج المحلي والمؤشرات السكانية. مؤسسة النقد العربي السعودي للمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية.